

## الاقتصاد والتنمية وبناء الإنسان المصري

التنمية هي ركيزة بناء الإنسان، والإنسان هو صانعها، تلك المعادلة التي تبدو بديهية -وهي كذلك- تطرح أيضاً الكثير من النتائج والحقائق المتعلقة بمسارات التنمية، وما أفرزته من نتائج وواقع على ماهية الدولة والمجتمع، وهنا تشير التجارب والخبرات الدولية إلى الكثير من الدروس المستفادة، للوقوف على سبل التقدم وقيود التعثر، أخذاً في الاعتبار حدود التقارب بين هذه التجارب.

والتجربة المصرية لا تمثل استثناءً في هذا السياق، فكثير من فرص وتحديات الإصلاح والتحديث والبناء التي تعكسها هذه التجربة في هذه اللحظة تتشابه مع الكثير من تجارب البلدان التي استطاعت أن تتخطى العديد من العقبات التي تواجه مصر حالياً.

واتساقاً مع هذه الرؤية، ومشاركة في توفير منبر للحوار والنقاش، فقد حرص هذا العدد من مجلة أحوال مصرية على تناول موضوع النمو الاحتوائي أو الشامل (Inclusive Growth) في إطار قضية الإصلاح الاقتصادي، وما تطرحه من سياسات تفرض واقعها وتأثيرها على المجتمع المصري، وتحدد ملامح دور الدولة والمجتمع ومسئوليتها.

وقد استند هذا التناول إلى فلسفة النمو الاحتوائي القائمة على التوزيع المتوازن في عائدات النمو، وكمنطلق للبحث في مسارات التنمية المتعددة والمستهدفة، وسبيلاً لتعميق برنامج الإصلاح وتوسيعه، وربطه بعملية تحديث تدفع النمو المستدام ليشمل الجميع، ويوفر قدرًا واسعًا من التوافق المجتمعي على السياسات الاقتصادية، والقبول بها رغم ارتفاع تكلفتها.

## ١. التنمية المحلية والنموذج المطلوب

تبدو أهمية دفع واستمرار المنهاج الحكومي، وسياساتها الداعمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن الإنمائي بين ربوع الجمهورية مسألة حتمية، للرهان على بناء إنسان مصري يمتلك من مقومات الحياة الكريمة، ما ينمي من شعوره بالثقة في قدراته، ومسئوليته تجاه مجتمعه وتجاه بلده، بمعنى أدق أن المشاركة والمسئولية المجتمعية يعدان السبيل لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وأن تفعيل الأطر المجتمعية وتنظيماتها، وتوفير نظام إدارة محلية فاعل، يمثلان الضامن والمنظم لتحقيق هذه التنمية، وبالتالي، فإن تحديد نمط اللامركزية، وتوسيع مساحة حركة المجتمع، وتوظيف قواه، وفي مقدمتها القوة السكانية والشباب، من شأنه أن يدعم أطر المشاركة والمسئولية، وهي جميعاً سبل يجب أن تحكم فلسفة ورؤية الصياغة التشاركية لقانون الإدارة المحلية المنتظر، والقوانين المنظمة للمشاركة الشعبية أو المجتمعية لتوسيع نطاق التوافق المجتمعي على السياسات.

إن قضية التنمية المحلية تتجاوز فكرة طرح بعض المشاريع التنموية، ولكن يجب أن تستند إلى رؤية وإستراتيجية متكامل فيها المشاريع، لتغطي المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، وتراعي البعد الجغرافي، وتحرص على تحقيق التوازن الإنمائي، وتستند إلى التنسيق والتعاون الشبكي ما بين الجهود الحكومية المخططة، ومشاركة فعالة من جانب المنظمات الأهلية والقطاع الخاص، وإن كان الحديث هنا يأخذ أبعاداً تتجاوز الواقع الراهن، فإن تأسيسه يتطلب الدفع نحو بناء نموذج تنموي مصري. وفي هذا الإطار، يمكن رصد عدد من النقاط للدلالة، نذكرها في التالي:

أ- أفرزت التطورات التي لحقت بقضية التنمية أهمية مفهوم رأس المال الاجتماعي، كأحد المكونات الرئيسية لأي تنمية، وهو ما يقودنا إلى فرضية أساسية، مفادها أنه كلما توفر المستوى الجيد للمشاركة المجتمعية، كلما أدى ذلك إلى خلق مزيد من شبكات العلاقات بين المواطنين الذين يجيدون استخدام لغة التنمية، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والوصول إلى مستويات أعلى من الاستثمار في رأس المال الاجتماعي<sup>(١)</sup>.

ب- كلما تزايد اهتمام المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالدور التنموي، واتجهت أولوياتها نحو تمكين فئات المجتمع، وبناء التوافقات المجتمعية، ومواجهة الاختلالات، وعمليات التهميش التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع (المرأة، الشباب، ذوو الاحتياجات الخاصة)، كلما ساهم ذلك في توفير بنية اجتماعية وثقافية واقتصادية داعمة لهذه الفئات، وقادرة على تعظيم فرص مشاركتهم، وتزايد قناعاتهم بأهمية المشاركة والمسئولية تجاه المجتمع والدولة.

ج- المشاركة الشعبية كهدف وآلية لتحقيق التنمية، ونعني بها كافة الجهود التي يبذلها المواطنون، للتأثير في الإدارة، ومعاونتها في اتخاذ القرارات والسياسات التي تتجاوز مع

احتياجاتهم، وتحقيق الصالح العام. فالمشاركة قيمة اجتماعية في ذاتها، وأسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة، ويعرفها البعض بأنها جميع صور استفادة المواطنين من الفرص المتاحة لهم، للتأثير في السياسات والقرارات التي تمس مصالحهم. أيضا تشير إلى كل الأنشطة الإيجابية والفعالة التي يبذلها الأفراد والمؤسسات الأهلية، من أجل القيام بعمل يؤدي إلى تنمية المنطقة التي يعيش فيها المواطن، وتحسين أداء الجهات والمؤسسات الرسمية التي تستهدف تنمية المجتمع، وتحسين أوضاع كل المواطنين. وتتضمن المشاركة الشعبية شقين<sup>(٢)</sup>:

الأول، المشاركة، وتعني النشاط، والجهد الإيجابي الذي يبذله الإنسان في مجال معين، من أجل التأثير عليه، وتحسينه وتنفيذه وفقاً للأهداف المحددة.

الثاني، الشعبية، ويشمل الأفراد، والمنظمات، والجمعيات الأهلية، والمحليات، أي الأجهزة غير الرسمية.

## ٢. العلاقة التشابكية والدور المجتمعي

تقودنا المحاور السابقة، إلى مسألة المشاركة الفعالة، والتي تثير بدورها متطلبات ترتبط بتوافر الفرص الكافية، والمتساوية لأعضاء المجتمع، لإدراج مطالبهم على جدول أعمال الحكومة، ولطرح همومهم تعبيراً عن الخيارات التي يفضلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار، وإلى جانب مفهوم العدالة في إتاحة الفرص والخيارات، كسبيل لتحقيق التعبئة الشعبية، وضمان المشاركة، تبرز قضية الرقابة الشعبية كأحد مظاهر المسؤولية المجتمعية والمشاركة من جانب المواطن.

ويمكن «تعريف الرقابة الشعبية» بأنها كل الجهود التي يقوم بها الأفراد والجمعيات، لمتابعة أنشطة الجهات الرسمية، والقطاع الخاص للتأكد من أنها تعمل وفق القانون، وتراعي مصالح المواطنين وتؤدي إلى تنمية المجتمع وتساعد على تحسين أوضاع الناس، ولا تضر بالبيئة، ولا تحتكر السلع أو الخدمات المختلفة<sup>(٣)</sup>.

المحددات السابقة، توفر قدراً كبيراً من الحركة والمساحة لتفعيل آليات الرقابة الشعبية بمستوياتها المختلفة، كما توفر القدرة على إيجاد آليات رقابة فاعلة تحظى بالدعم المجتمعي وبالمساندة القانونية، حيث لا يجب أن تقتصر الرقابة على مجرد رصد السلبيات وجوانب القصور، ولكنها يجب أن تستند إلى جانب متابعة الأداء أولاً بأول، كمنهاج تصاعدي في تأكيد جدية الرقابة، وقدرتها على الاستمرار بدءاً من تقديم الشكاوى للجهات المختصة في النطاق المحلي، ومروراً بمخاطبة القائمين على النشاط أو الجهة المسؤولة، وتبني حملات إعلامية لتوعية المواطنين بالسلبيات وجوانب القصور، وانتهاءً باللجوء إلى القضاء.

إذا كان الهدف أن تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تنمية اجتماعية، فإن تفعيل أطر الثقافة العامة المتعلقة بثقافة العمل، ودعم ثقافة ريادة الأعمال، وغيرها من المكونات الثقافية الداعمة لبناء الوعي الذاتي، والحوار المجتمعي، وتحفيز البيئة الحاضنة المعززة للمشاركة والمسؤولية الجماعية، والمحددة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الدولة والمواطن، وهنا يمكن التأكيد على مجموعة السياسات والإجراءات المطلوبة لتحويل الاقتصاد المصري نحو النمو الاحتوائي، ولكن تظل ركائز هذه الإجراءات، وقاعدتها الأساسية مرتبطة بهدف البناء والإصلاح، ومضمونه الداعم لبناء الدولة الحديثة، عبر تمكين الدولة والمحافظة على تماسك المجتمع وتحسينه.

### المراجع:

١- مسعود البلي، «تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم»، مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة، المجلد ١٩٤، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٤٨.

٢ - دليل الممارسة التنموية في تكوين إدارة المنظمات التطوعية

<http://www.fao.org/wairdocs/af198a/af198a00.htm>

٣ - المرجع السابق نفسه.

**د. أيمن السيد عبد الوهاب**